

سمير العبد الله | Samir Alabdullah*

مراجعة كتاب
"العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح"

Book Review

The Last Ten Years in Syria: The Dialectic of Stagnation and Reform

” عنوان الكتاب: العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح.

المؤلف: محمد جمال باروت.

سنة النشر: 2012.

الناشر: الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عدد الصفحات: 464 صفحة.

* باحث أول في المركز العربي لدراسات سورية المعاصرة.

Senior Researcher at the Arab Center for Contemporary Syria Studies.

Email: samir.alabdullah@damascusinstitute.org

مقدمة

صدر كتاب محمد جمال باروت **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح** عام 2012، وذلك في وقت كانت فيه الثورة السورية لا تزال في مرحلتها الأولى، ولم تكن مسارات العسكرية والتدويل والتدخلات الإقليمية والدولية قد اتضحت بعد. وتأتي أهميته من أنه لم يتعامل مع اندلاع الاحتجاجات في آذار/ مارس 2011 بوصفه حدثاً مفاجئاً أو امتداداً لموجة الثورات العربية، بل أعادها إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها سورية، في أثناء العقد الأول من حكم بشار الأسد. وبذلك، حاول تقديم تفسير تاريخي واجتماعي للثورة، بدلاً من الاكتفاء بسرد وقائعها أو تحليل شعاراتها ومواقف أطرافها.

بدأ المؤلف العمل على الكتاب في أواخر عام 2010، بوصفه بحثاً في تاريخ سورية خلال العقد الأخير، قبل أن تدفعه الاحتجاجات إلى توسيع نطاقه وإضافة خمسة فصول تتناول تطوراتها حتى نهاية تموز/ يوليو 2011. ولهذا يتكون الكتاب من مستويين متداخلين: يبحث الأول في السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي سبقت الثورة، ولا سيما الانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وصعود رجال الأعمال الجدد، واتساع التفاوت بين المناطق والفئات الاجتماعية، بينما يتابع الثاني مراحل تشكل الحركة الاحتجاجية وانتقالها من مطالب محلية محدودة إلى أزمة سياسية وطنية. وقد منح هذا البناء الكتاب ميزة مهمة؛ إذ ربط بين مقدمات الحدث البعيدة المدى وتفصيله اليومية، لكنه جعله في الوقت نفسه أسير المرحلة التي كُتب خلالها، حينما كانت اتجاهات الثورة ونتائجها لا تزال غير محسومة.

بُنيت فكرة الكتاب المركزية على أن الإصلاح الاقتصادي الذي شهدته سورية في أثناء ذلك العقد لم يؤدّ إلى إصلاح مؤسسي أو سياسي مواز، وإنما أسهم في إعادة إنتاج النظام التسلسلي بصيغة جديدة. فقد تراجع دور الدولة الاجتماعي، وجرى تحرير أجزاء من الاقتصاد، لكن ذلك لم يؤدّ إلى نشوء سوق تنافسية أو قطاع خاص مستقل، بل ساعد على صعود شبكات اقتصادية مرتبطة بالسلطة، في مقابل تراجع أوضاع فئات اجتماعية ومناطق جغرافية واسعة. ومن هنا، صاغ المؤلف مفهوم "النظام التسلسلي المتلبرل اقتصادياً" (ص 14، 137-153) لتفسير التناقض بين حركة الاقتصاد وجمود السياسة، وربط بين هذا التناقض وتزايد الفقر والبطالة والتهميش وضعف قدرة الدولة على استيعاب المطالب الاجتماعية.

ويكتسب الكتاب أهمية متجددة، بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول/ ديسمبر 2024؛ إذ صار من الممكن إعادة اختبار أطروحاته

في ضوء المسار السوري اللاحق. ولا تهدف هذه القراءة الاستعادية إلى مطالبة الكتاب بتفسير تطورات لم تكن قد وقعت عند تأليفه، بل إنها تستهدف تحديد القوة التفسيرية لمفاهيمه، وبيان ما نجح في تشخيصه من أسباب الثورة، وما بقي خارج نطاق تحليله. ومن هذا المنطلق، توازن المراجعة بين الاعتراف بقيمة الكتاب التأسيسية واختبار حدوده المنهجية والتفسيرية.

أولاً: أطروحة الكتاب ومنهجه وموقعه في الأدبيات

ينطلق باروت في كتابه من أطروحة مركزية، مفادها أن الثورة السورية لم تكن نتيجة الجمود السياسي وحده، ولا حصيلة مباشرة للأزمة الاقتصادية أو موجة الثورات العربية، بل جاءت نتيجة التناقض المتراكم بين التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة نسبياً خلال العقد الأول من حكم بشار الأسد واستمرار الانغلاق السياسي والمؤسسي. فقد شهدت سورية في تلك المرحلة انتقالاً تدريجياً نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، وتوسعاً في دور القطاع الخاص، وتحريراً لبعض الأسعار والقطاعات، من دون أن يقترن ذلك بإصلاح مؤسسي أو سياسي يضمن المنافسة والشفافية والمساءلة. وبدلاً من أن يؤدي الانفتاح الاقتصادي إلى بناء سوق مستقلة عن السلطة، أسهم في إعادة توزيع الموارد والفرص داخل البنية التسلطية نفسها، وفي إعادة تشكيل التحالفات الاجتماعية والاقتصادية التي استند إليها النظام.

ويصوغ المؤلف هذه العلاقة استناداً إلى مفهوم "النظام التسلسلي المتلبرل اقتصادياً"، الذي يقدمه بوصفه المفهوم المفتاحي لفهم تاريخ العلاقة بين التنمية والسياسة في سورية خلال العقد السابق للثورة (ص 14). ويشير المفهوم إلى نظام يتبنى بعض آليات السوق والانفتاح الاقتصادي، لكنه يحافظ على احتكار المجال السياسي، ويمنع استقلال الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ويُبقي الوصول إلى الموارد والفرص مرتبطاً بالقرب من مراكز القرار. وفي هذا النموذج، لا تنسحب الدولة من الاقتصاد كلياً، بل تتراجع عن بعض وظائفها الاجتماعية والتنموية، في الوقت الذي تحتفظ فيه بقدرتها على منح التراخيص والامتيازات والعقود وتحديد الفاعلين القادرين على دخول القطاعات الأكثر ربحية. ويناقش المؤلف الأبعاد النظرية والتطبيقية لهذا النمط، ضمن تحليله لما يسميه "مأزق النظم التسلطية المتلبرلة"، مميّزاً بين التحرير الاقتصادي والتحول الديمقراطي، ومبيّناً أن الأول قد يتحول إلى أداة لإعادة إنتاج التسلط بدلاً من تقويضه (ص 137-152).

موضحاً دور الفئات الريفية والطبقات الوسطى الجديدة في تثبيت النظام⁽²⁾. أمّا فولكر بيرثس، فقد تناول الاقتصاد السياسي السوري في عهد حافظ الأسد، والعلاقة بين الدولة والقطاع الخاص والتحولت التدريجية في السياسات الاقتصادية⁽³⁾. وركز ستيفن هايدمان على المؤسسات والتحالفات الاجتماعية وآليات إعادة إنتاج التسلطية⁽⁴⁾، في حين حلل بسام حداد شبكات العلاقات غير الرسمية التي ربطت السلطة برجال الأعمال، وكيفية إسهامها في حماية النظام وعرقلة بناء اقتصاد سوق تنافسي⁽⁵⁾.

ومع ذلك، يمنح الكتاب الاقتصاد السياسي والتفاوت التنموي وزناً تفسيرياً أكبر من الوزن الذي يمنحه لبنية الدولة الأمنية والعسكرية وآليات اتخاذ القرار داخلها. فهو يوضح أثر القمع في توسيع الاحتجاج، لكنه لا يقدم تحليلاً مؤسسياً مماثلاً للعلاقة بين الرئاسة والجيش والأجهزة الأمنية والحزب. ولا يفسر على نحو كافٍ مراكز القوة التي حسمت خيارات الإصلاح الاقتصادي والأمني. ومن ثم، ينجح الكتاب، إلى حدٍّ أبعد مدى، في تفسير تشكّل القابلية للثورة وانتشار الاحتجاجات في الأطراف، لكنه يترك أسئلة غير محسومة بشأن قدرة النواة الأمنية والعسكرية على التماسك، والكيفية التي انتقل بها النظام من محاولة الاحتواء المحدود إلى استخدام القوة العسكرية الواسعة. وهذه الحدود لا تقلل من قيمة الكتاب التأسيسية، لكنها تحدد المجال الذي تحتاج فيه أطروحته إلى الاستكمال من خلال الأدبيات اللاحقة المتعلقة ببنية الدولة الأمنية والعسكرية والتدويل واقتصاد الحرب.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي وإعادة تشكيل تحالفات النظام الاجتماعية

يفتح باروت تحليله للعقد الأول من حكم الأسد بتشخيص "التركة الحرجة" التي واجهت السلطة الجديدة عند انتقال الرئاسة عام 2000؛ فقد كان الاقتصاد السوري يعاني تباطؤ النمو، وانخفاض

منهجياً، يعتمد الكتاب مقارنة تاريخية - اجتماعية، تتقاطع مع الاقتصاد السياسي وتحليل السياسات العامة، ويجمع بين مستويين متداخلين: تحليل التحولات البنوية التي شهدتها الاقتصاد والمجتمع السوريان في أثناء العقد الأول من حكم الأسد، والرصد الزمني لتطور الحركة الاحتجاجية حتى نهاية تموز/ يوليو 2011. ويتيح ذلك للمؤلف الانتقال من دراسة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلى تحليل الكيفية التي تحولت من خلالها آثار السياسات العامة إلى مظالم محلية ثم إلى حركة احتجاجية وطنية. إضافة إلى ذلك، يجمع الكتاب بين البيانات الكمية المتعلقة بالنمو والفقر والبطالة والاستثمارات والتفاوت المناطقي من جهة، والمعطيات النوعية المستمدة من متابعة الاحتجاجات وخطابات السلطة وشهادات الناشطين والتغطيات الصحافية من جهة أخرى.

وقد استند المؤلف إلى طيف متنوع من المصادر، شمل الإحصاءات والتقارير الحكومية والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والصحافة الرسمية والمستقلة والمواد التي أنتجها الناشطون والمعارضة، إلى جانب المتابعة المباشرة لتطور الأحداث. وأتاح هذا التنوع توثيق تفاصيل مهمة عن الأشهر الأولى للثورة، مثل تسلسل الاحتجاجات وتحول الشعارات وأسماء أيام الجمعة وتفاوت استجابة المناطق. لكنه أوجد في الوقت نفسه تفاوتاً في درجة صدقية المصادر وإمكان التحقق منها؛ فالصحافة الرسمية كانت جزءاً من خطاب السلطة، في حين كانت الصفحات المعارضة ومقاطع الفيديو والمواد التي ينتجها الناشطون جزءاً من عملية التعبئة السياسية والإعلامية، وحالت القيود المفروضة على الصحفيين والباحثين، أيضاً، دون التحقق الميداني المستقل من عدد من الوقائع، ولا سيما أعداد الضحايا وتفاصيل المواجهات ومسؤولية الأطراف عنها. ولذلك، تتجاوز في الفصول المتعلقة بالثورة وقائع تؤكد ما مصادر متعددة مع روايات يصعب التحقق منها بطريقة مستقلة، من دون أن يضع المؤلف دائماً فاصلاً منهجياً واضحاً بين النوعين.

ويمكن تحديد موقع الكتاب في الأدبيات، من خلال مقارنته بالدراسات التي تناولت تشكّل الدولة السورية وبناء النظام التسلطي وتحولات علاقته بالمجتمع والاقتصاد. فقد ركز حنا بطاطو على أصول البعث الاجتماعية وصعود أبناء الأرياف إلى الجيش ومؤسسات الدولة، محللاً التحولات التي طرأت على البنية الطبقية والاجتماعية السورية⁽¹⁾. ودرس ريموند هينبوش عملية بناء السلطة التسلطية وقدرتها على الجمع بين الحزب والجيش والبيروقراطية والتحالفات الاجتماعية،

2 Raymond Hinnebusch, *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party, and Peasant* (Boulder, CO: Westview Press, 1990), pp. 156-200, 224-269.

3 Volker Perthes, *The Political Economy of Syria under Asad* (London: I.B. Tauris, 1995), pp. 156-160.

4 ستيفن هايدمان، *التسلطية في سورية: صراع المجتمع والدولة*، ترجمة عباس عباس (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011)، ص 53-66.

5 Bassam Haddad, *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2012), pp. 84-118.

1 حنا بطاطو، *فلاحو سورية: أبناء وجهانهم الريفين الأقل شأنًا وسياساتهم*، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندى (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 261-327.

ويحلل المؤلف إحدى أبرز نتائج هذا المسار من الناحيتين الاجتماعية والسياسية، من خلال صعود رجال الأعمال الجدد، الذين تشكّلوا في ظل سياسات الانفتاح وارتبط توسع نشاطهم بعلاقات متفاوتة القوة مع مراكز القرار. ويستخدم تعبير "المئة الكبار" للإشارة إلى النواة الأقوى نفوذاً داخل هذه الطبقة، لا بوصفه إحصاءً دقيقاً لمئة رجل أعمال، بل وصفاً لشريحة محدودة استطاعت الجمع بين الثروة والنفوذ السياسي والوصول إلى الفرص التي أتاحتها عملية التحرير الاقتصادي (ص 53-66). وقد مرت إعادة تشكيل هذه الشريحة بمراحل ارتبطت بتحول العلاقة بين الدولة ورأس المال، وانتقالها من علاقة مبنية على الحذر المتبادل والتدخل المباشر إلى شركات اقتصادية أكثر تعقيداً بين المسؤولين ورجال الأعمال والشركات القابضة.

مثلت الشركات القابضة الكبرى إحدى الأدوات الرئيسة في تشكّل هذا التحالف الجديد؛ فقد سمحت بجمع رؤوس أموال كبيرة والدخول في قطاعات العقارات والمصارف والتأمين والسياحة والاتصالات، وربطت بين رجال الأعمال السوريين ورأس المال الخليجي والأجنبي (ص 66-72، 84-87). لكن هذه الشركات لم تعمل في "ملعب منبسط" تتساوى فيه فرص المستثمرين؛ إذ ظل الحصول على التراخيص والأراضي والعقود والتمويل مرتبطاً بدرجات متفاوتة بالقرب من السلطة. ولهذا، انتقل الاقتصاد، وفقاً لتحليل المؤلف، من احتكار الدولة المباشر لقطاعات الإنتاج إلى نمط من "المنافسة الاحتكارية"، أو احتكار القلة، الذي تتحكم فيه مجموعة محدودة من الفاعلين القادرين على النفاذ إلى القرار والموارد (ص 73-83).

وتكمن أهمية هذا التحليل في نقض الافتراض القائل إن توسع القطاع الخاص يؤدي تلقائياً إلى المطالبة بالديمقراطية وسيادة القانون؛ فقد ارتبط صعود كبار رجال الأعمال في سورية بعلاقاتهم مع الدولة، ولم تتشكل مصالحهم باستقلال عن النظام. ولذلك، لم يتحولوا إلى قوة اجتماعية تطالب بالشفافية أو المنافسة أو توسيع المشاركة السياسية؛ لأن جزءاً مهماً من قدرتهم على التراكم كان يعتمد على استمرار قواعد النفاذ الانتقائي إلى الموارد. ويتقاطع تحليل باروت، في هذا السياق، مع تحليل بسام حداد لشبكات الأعمال في سورية، الذي أظهر كيف سمحت العلاقات غير الرسمية بين المسؤولين ورجال الأعمال في تحقيق مصالح متبادلة، لكنها عرقلت الإصلاح المؤسسي، وأنتجت استثمارات قصيرة الأجل وضعيفة القيمة التنموية⁽⁶⁾. ويختلف باروت عن حداد في شدة تركيزه على انعكاس هذه الشبكات في التفاوت الاجتماعي والمناطقى، وعلى علاقتها بتشكّل البيئة السابقة للثورة.

الإنتاجية، وتضخم الجهاز البيروقراطي، وتراجع قدرة القطاع العام على توليد فرص العمل، بالتزامن مع ارتفاع معدلات البطالة وتزايد الضغوط السكانية. ولم تكن هذه المشكلات منفصلة عن السياق الإقليمي؛ إذ واجهت سورية خلال السنوات التالية احتلال العراق، وتصاعد الضغوط الأميركية، وانسحاب قواتها من لبنان، وما رافق ذلك من تضيق سياسي واقتصادي وتراجع في قدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية (ص 24-32). وبذلك لم تكن الحاجة إلى الإصلاح موضع خلافٍ جديٍّ داخل مؤسسات الدولة، بقدر ما تمحور الخلاف حول طبيعته وأولوياته والفئات التي ستتحمل تكلفته أو تستفيد من عوائده.

يُميّز المؤلف، في هذا السياق، بين ثلاثة اتجاهات رئيسة داخل دوائر صنع السياسات الاقتصادية: 1. "التصحيحيون" الذين مالوا إلى إصلاح تدريجي يحافظ على الدور المركزي بالنسبة إلى القطاع العام، 2. "التحريريون" الذين دعوا إلى توسيع دور السوق وتسريع الانفتاح على رأس المال الخاص، 3. "التنمويون" الذين حاولوا الجمع بين آليات السوق واستمرار دور الدولة الاجتماعي والاستثماري. ويكشف النقاش بين هذه الاتجاهات أن الإصلاح الاقتصادي لم يكن مسألة فنية أو تكنوقراطية، بل كان صراعاً على إعادة توزيع الموارد والنفوذ وتحديد الفاعلين الاجتماعيين الصاعدين والأقلى داخل النظام (ص 34-49). وانتهى هذا الصراع إلى غلبة الاتجاه التحريري، ولا سيما مع إقرار الخطة الخمسية العاشرة واعتماد مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي" إطاراً معلنًا للسياسات الاقتصادية الجديدة (ص 49-52).

من حيث المبدأ كان مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي يفترض الجمع بين تشجيع المبادرة الخاصة والحفاظ على وظائف الدولة التنموية والاجتماعية، لكن التطبيق السوري كما يبين المؤلف اختزل الإصلاح المؤسسي في التحرير الاقتصادي، وتعامل مع توسيع دور القطاع الخاص وجذب الاستثمارات بوصفهما هدفين قائمين بذاتهما، من دون بناء المؤسسات القانونية والرقابية اللازمة لتنظيم السوق وضمان المنافسة. فقد جرى تحرير بعض الأسعار، وتوسيع الاستيراد، والسماح للمصارف وشركات التأمين الخاصة، وفتح قطاعات الاتصالات والعقارات والسياحة أمام الاستثمار، في حين ظلّ القضاء ضعيفاً، واستمرت قواعد النفاذ إلى الأسواق والعقود والتراخيص مرتبطة بالعلاقات مع مراكز القرار. ومن ثم، لم ينشأ اقتصاد سوق تنافسي، بل صيغة هجينة جمعت بين آليات السوق واستمرار السلطة في توزيع الامتيازات بطريقة انتقائية.

اتجه جانب مهم من الاستثمارات الجديدة إلى الأنشطة التجارية والخدمية والعقارية والسياحية والمالية الأعلى ربحية، في حين ظلت الزراعة والصناعة والقطاعات الإنتاجية أقل قدرة على جذب رأس المال، ولم ينجح النمو، أيضاً، في توليد فرص عمل تتناسب مع الزيادة السكانية وأعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وهو ما أبقى البطالة مرتفعة، ولا سيما بين الشباب والمتعلمين (ص 89-116).

ويبين المؤلف أن سياسات الاستثمار لم تكن محايدة في آثارها الاجتماعية؛ فقد ساعد تركّزها القطاعي والجغرافي على توسيع الفجوة بين المراكز الاقتصادية الرئيسة والمناطق الطرفية، وتركزت نسبة كبيرة من المشروعات والاستثمارات في دمشق وريفها وحلب وبعض المدن الكبرى، بينما حصلت المحافظات الشرقية والجنوبية والأرياف البعيدة على نصيب أقل. ولم يقتصر الاختلال على حجم الاستثمارات، بل شمل نوعية الخدمات والبنية التحتية وفرص التعليم والعمل وقدرة السكان على الوصول إلى مؤسسات الدولة، ونتيجة ذلك تزامن ارتفاع بعض مؤشرات النمو مع استمرار الفقر وسوء توزيع الدخل والبطالة وتراجع قدرة قطاعات واسعة على الاستفادة من التحولات الاقتصادية (ص 110-116).

وتبرز هنا إحدى أهم نقاط قوة الكتاب؛ إذ لا يقدم الفقر تفسيراً آلياً للاحتجاج، فثمة مناطق فقيرة لم تشهد حراكاً واسعاً، ثم إن المشاركين في الاحتجاجات لم يكونوا جميعاً من الفئات الأشد فقراً، ولذلك يميز المؤلف بين الفقر المطلق والحرمان النسبي. فالإحساس بالتهميش، لا ينشأ من مستوى الدخل وحده، بل من مقارنة الأفراد أو الجماعات أوضاعهم بتوقعاتهم وبأوضاع الفئات الأخرى. وقد جعلت أنماط الاستهلاك والثراء الجديدة، وصعود رجال الأعمال المقربين من السلطة، الفوارق الاجتماعية أشد وضوحاً، في وقت عجز فيه عدد كبير من الشباب المتعلمين عن الحصول على عمل مناسب أو تأسيس حياة مستقرة. وبذلك تحول النمو غير المتكافئ إلى مصدر توتر، بدلاً من أن يكون أساساً لتجديد شرعية النظام.

وتصل حجة الكتاب إلى أشد صورها وضوحاً في الفصل الثامن، الذي يحلل "الأطراف والمركز"، بوصفهما شكلاً من أشكال الاستقطاب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويبدأ المؤلف برسم خريطة انتشار الاحتجاجات أفقيّاً، ملاحظاً أنها انطلقت أساساً في المدن المتوسطة والصغيرة والبلدات والأرياف والأحياء المهمشة المحيطة بالمدن الكبرى، في حين ظلّ مركزاً دمشق وحلب أكثر هدوءاً خلال الأشهر الأولى. ويربط هذا التفاوت باختلال توزيع الاستثمارات والخدمات وفرص العمل والنفوذ السياسي، وبضعف قدرة سكان المناطق الطرفية على الوصول إلى مؤسسات القرار والتأثير فيها (ص 293-308).

ومع ذلك، يحتاج مفهوم "المئة الكبار" إلى ضبط إجرائي أكبر؛ فالكتاب لا يقدّم معايير محددة وثابتة لإدراج الأفراد والشركات ضمن هذه الفئة، ولا يرسم خريطة متكاملة لشبكات الملكية والشراكات والعلاقات العائلية والسياسية التي تجمع أعضائها، ولا يقدّم كذلك بيانات منتظمة تسمح بالمقارنة بين حجم استثماراتهم أو حصصهم السوقية أو مواقعهم في مجالس إدارة الشركات. ويصعب، بناءً على المادة المقدمة، التمييز بدقة بين رجل الأعمال المرتبط مباشرة بالسلطة، والمستثمر المستفيد من سياساتها، والفاعل الاقتصادي الذي يمتلك نفوذاً مستقلاً نسبياً. ولا تلغي هذه الحدود قيمة المفهوم التفسيرية، لكنها تقلل من إمكان تحويله إلى أداة قابلة للقياس والمقارنة.

وعلى الرغم من هذه الحدود، ينجح باروت في توضيح أن المشكلة لم تكن في الانتقال إلى السوق في حد ذاته، بل في الطريقة السلطوية التي أُدير بها هذا الانتقال. فقد تحررت أجزاء من الاقتصاد قبل بناء القضاء والرقابة والمؤسسات التمثيلية، وتراجع دور الدولة الاجتماعي من دون إنشاء شبكة حماية بديلة، وتوسع القطاع الخاص في ظل قواعد غير متكافئة للنفاذ إلى الفرص. ومن هنا، لم ينتج الإصلاح اقتصاداً أكثر استقلالاً وكفاءة، بل أعاد تشكيل النظام التسلسلي وتحالفاته، وهو ما أسهم في اتساع الفجوة بين المستفيدين من الانفتاح والفئات والمناطق التي تحملت تكلفته.

ثالثاً: من التفاوت التنموي إلى "ثورة الأطراف على المركز"

ينتقل باروت من تحليل سياسات الإصلاح وإعادة تشكيل طبقة رجال الأعمال إلى دراسة النتائج الاجتماعية والمجالية التي ترتبت عليها، ويكتف حجتة في عنوان الفصل الثالث: "نمو أكثر، تنمية أقل: أين تساقطت ثمار النمو؟" (ص 89). ويبنى هذا العنوان على التمييز بين ارتفاع مؤشرات النشاط الاقتصادي الكمية وتحقق التنمية بمعناها الاجتماعي والإنساني؛ فزيادة الناتج المحلي، أو حجم الاستثمارات، لا تعني بالضرورة اتساع فرص العمل، أو انخفاض الفقر، أو تحسن الخدمات، ولا سيما عندما تتركز عوائد النمو في قطاعات ومناطق وفئات محددة.

وينطلق المؤلف من مفهوم التنمية الإنسانية الذي لا يقيس التقدم بزيادة الدخل وحدها، بل بمدى تحسن قدرات السكان وفرصهم في التعليم والعمل والصحة والسكن والحماية الاجتماعية. ومن هذا المنظور، لم تكمن المشكلة في انخفاض النمو الاقتصادي فحسب، بل في طبيعة القطاعات التي قادته وطريقة توزيع عوائده؛ فقد

تركيبًا، تبدأ بتحرير اقتصادي انتقائي، يليه تراجع في وظائف الدولة الاجتماعية واتساع في التفاوت المجالي، ثم شعور متزايد بالحرمان وضعف في قنوات التمثيل، قبل أن تتدخل الممارسة الأمنية لتحوّل القابلية الكامنة إلى احتجاج جماعي. ومن هنا، تتمثل قيمة تحليله في توضيح أن الثورة لم تكن انفجارًا مفاجئًا، بل نتيجة تفاعل طويل بين السياسات الاقتصادية وبنية السلطة وخبرات المجتمعات المحلية.

رابعًا: من الاحتجاج المحلي إلى العسكرة وإخفاق التسوية التاريخية

يركز المؤلف على أحداث درعا، بوصفها اللحظة التي تحولت فيها مطلومية محلية إلى احتجاج جماعي واسع، فلم تكن حادثة اعتقال الأطفال بسبب كتابتهم شعارات مناهضة للنظام على الجدران كافية في حدّ ذاتها لتفسير اندلاع الاحتجاج، بل اكتسبت دلالتها من الطريقة المهينة التي تعاملت بها الأجهزة الأمنية مع أسرهم ووجهاء المنطقة. وقد عكست عبارة "مذلون مهانون" (ص 182)، التي يستخدمها المؤلف في توصيف هذه اللحظة، مركزية الكرامة في تفسير انتقال المجتمع المحلي من المطالبة بالإفراج عن الأطفال إلى الاعتراض على ممارسات السلطة نفسها (ص 180-184). إضافة إلى ذلك، جاءت الحادثة في بيئة سابقة اتسمت بتراجع الزراعة والبطالة وضعف الخدمات وتعسف المسؤولين المحليين، وأسهمت الروابط العائلية والعشائرية في تحويل الاعتداء على أفراد محددين إلى قضية تخص الجماعة المحلية كلها.

وأدى اقتحام الجامع العمري واستخدام القوة وسقوط الضحايا إلى نقل الاحتجاج إلى مستوى جديد؛ فقد أنتج القتل جنازات واسعة تحولت كذلك إلى تظاهرات، ثم أدى قمعه إلى مزيد من الضحايا، لتتشكّل دائرة متصاعدة من الفعل ورد الفعل. ومن هنا، لم يكن القمع استجابة أمنية هدفها إنهاء الاحتجاجات فحسب، بل أصبح أيضًا أحد العوامل التي وسّعتها ودفعته فئات جديدة إلى المشاركة فيها. ويتوقف هذا الأثر، كما يظهر من خلال تحليل المؤلف، على وجود شبكات تضامن قادرة على نقل المطلومية من المستوى الفردي إلى الجماعي، وعلى وجود مناسبات ورموز، مثل الجنازات وأيام الجمعة، تستطيع تحويل الغضب إلى فعل سياسي متكرر (ص 184-192).

ويولي المؤلف خطابَ بشار الأسد، في 30 آذار/ مارس 2011، الذي كان يُنتظر منه تقديم استجابة سياسية للأزمة، أهميةً خاصة، إلا أن الخطاب تبنى بدرجة كبيرة رواية المؤامرة، ولم يعترف بأسباب الاحتجاج الداخلية أو بحجم التحول الذي وقع. ويصف المؤلف أثره بـ "صدمة الثلاثين من آذار"، لأنه وسع الفجوة بين توقعات قطاعات

وفي ضوء ذلك، يصوغ المؤلف مفهوم "ثورة الأطراف على المركز"، لتفسير خريطة الاحتجاج في مرحلتها الأولى (ص 309-329)؛ فالمناطق الطرفية لم تكن أشد فقرًا فحسب، بل كانت أكثر تعرّضًا لتعسف المسؤولين المحليين وأضعف قدرة على إيصال مطالبها عبر المؤسسات الرسمية. وحينما اندلعت الاحتجاجات، تفاعلت المظالم الاقتصادية والتنموية مع الإهانة الأمنية والروابط العائلية والعشائرية والذاكرة المحلية، فتحوّلت وقائع محدودة إلى تعبئة جماعية. ومن هنا، لا يفسر التفاوت التنموي الثورة بطريقة مباشرة، بل يفسر البيئة التي جعلت بعض المناطق أكثر قابلية لتحويل الحوادث المحلية إلى احتجاجات واسعة.

وتظهر هذه الآلية في حالة درعا، حيث جاءت حادثة اعتقال الأطفال وطريقة التعامل المهينة مع أسرهم ووجهاء المنطقة، في بيئة تعاني تراكم مشكلات تتعلق بالزراعة والبطالة والخدمات والفساد وتعسف السلطات المحلية. وأسهمت الروابط العائلية والعشائرية في توسيع دائرة التضامن، فلم يُفهم الاعتداء بوصفه انتهاكًا لحقوق أفراد منفصلين، بل بوصفه مساسًا بكرامة الجماعة المحلية كلها. ويتقاطع هذا التحليل مع دراسة رينود ليندرز لشبكات التعبئة في درعا، التي أبرزت دور الروابط الاجتماعية الكثيفة وخبرات التعاون السابقة في تحويل المطلومية إلى فعل جماعي منظم⁽⁷⁾.

لكن المفهوم يواجه في الوقت نفسه عددًا من الحدود. فمن جهة أولى، ليست جميع المناطق الطرفية قد احتجت بالدرجة نفسها، كما لم يكن جميع سكان المدن الكبرى مستفيدين من النظام الاقتصادي. ومن جهة ثانية، قد يمتلك بعض وجهاء المناطق الطرفية علاقات قوية بمراكز السلطة، بينما يعيش سكان أحياء قريبة من دمشق بعيدًا عن مؤسساتها وفرصها. ومن جهة ثالثة، لا يوضح التفاوت التنموي وحده السبب في اختلاف مستويات التعبئة بين مناطق متقاربة في معدلات الفقر والبطالة والخدمات. ولذلك، كان من الممكن تعزيز حجة الكتاب بعقد مقارنة منهجية بين حالات متشابهة اقتصاديًا ومختلفة احتجاجيًا، من أجل تحديد أثر متغيرات أخرى مثل كثافة الحضور الأمني، وقوة شبكات التضامن، والذاكرة السياسية، وتركيب النخب المحلية، وأنماط العلاقة السابقة مع الدولة.

وعلى الرغم من هذه الملاحظات، ينجح باروت في تجاوز التفسيرات التي تختزل الثورة في الفقر، أو في أثر وسائل التواصل الاجتماعي، أو في انتقال عدوى الربيع العربي؛ فهو يقدم سلسلة سببية أكثر

7 Reinoud Leenders, "Collective Action and Mobilization in Dara'a: An Anatomy of the Onset of Syria's Popular Uprising," *Mobilization: An International Quarterly*, vol. 17, no. 4 (December 2012), pp. 419-434.

مسألة أساسية؛ لأن الانتقال إلى العمليات العسكرية لم يكن توسعاً تلقائياً في القمع فحسب، بل كان أيضاً خياراً سياسياً ومؤسسياً أسهم في تحديد مسار الصراع. وقد بينت دراسات لاحقة عن منظومة العنف في سورية أن الممارسة الأمنية لم تكن أداة لحماية النظام فحسب، بل كانت كذلك جزءاً من طريقة إنتاج السلطة وعلاقتها بالمجتمع⁽⁹⁾، وهو ما يساعد على تفسير صعوبة الانتقال من الحل الأمني إلى التفاوض السياسي.

غير أن "التسوية التاريخية" (ص 394-400) ظلت أقرب إلى أفق معياري من كونها سيناريو سياسياً قابلاً للتنفيذ؛ فالكتاب لا يحدد بدقة أطراف التسوية، ولا موازين القوى التي يمكن أن تدفع السلطة إلى تقديم تنازلات جوهرية، ولا الجهة القادرة على تمثيل المحتجين وإلزامهم بنتائج التفاوض. ولا يوضح الكتاب الضمانات المؤسسية اللازمة لتنفيذ التسوية في ظل استمرار القمع وانعدام الثقة، ولا يعالج التناقض بين الدعوة إلى التفاوض واستمرار استخدام القوة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه؛ ومن ثم ينجح المؤلف في بيان ضرورة التسوية الوطنية، لكنه لا يقدم تحليلاً كافياً لشروط إمكانها.

خامساً: قيمة الكتاب التفسيرية وحدوده في ضوء المسار السوري اللاحق

تتطلب إعادة قراءة كتاب العقد الأخير في تاريخ سورية، بعد مرور أكثر من عقد على صدوره، التمييز بين مستويين: قدرة الكتاب على تفسير الشروط التي أنتجت الثورة وانتشار احتجاجاتها الأولى، وقدرته على تفسير المسار الذي اتخذته الأزمة لاحقاً، بما شمله من عسكرية وتدويل وصعود للفاعلين المسلحين، فضلاً عن اقتصادات الحرب. ولا تهدف هذه القراءة إلى مطالبة المؤلف بتفسير أحداث لم تكن قد وقعت عند إنجاز الكتاب، بل تهدف إلى اختبار القوة التفسيرية لمفاهيمه في ضوء المسار السوري اللاحق، وتحديد ما أثبتت التطورات صلاحيته وما كشفت عن محدوديته.

وتكشف هذه المقارنة أن تفسير الثورات لا يكتمل بتحليل غط الاقتصاد أو مستوى الفقر ودرجة التسلط؛ فالعوامل التي تفسر نشوء قابلية للاحتجاج ليست بالضرورة هي العوامل نفسها التي تحدد مآلاته، ويؤدي الاقتصاد السياسي دوراً مهماً في تفسير تآكل قاعدة النظام الاجتماعية وتصاعد المظالم. لكن بنية الدولة، وعلاقات

كانت لا تزال تراهن على إمكان الإصلاح من داخل النظام وبين إصرار السلطة على معالجة الأزمة من منظور أمني (ص 204-216). ولم يكن أثر الخطاب ناتجاً من مضمونه وحده، بل من انهيار التوقعات التي أحاطت به؛ إذ عزز الاقتناع بأن استخدام القوة ليس تجاوزاً مؤقتاً يمكن تصحيحه، بل إنه تعبير عن طبيعة النظام وآليات عمله.

ومع انتقال السلطة من الاحتواء الأمني المحدود إلى تنفيذ عمليات عسكرية واسعة، بدأت الأزمة تدخل طوراً مختلفاً. ويرصد المؤلف العمليات التي شهدتها درعا وتلكلخ وجسر الشغور وجبل الزاوية وحماة وحمص، وما رافقها من حصار واعتقالات وسقوط ضحايا وموجات نزوح (ص 249-292). ولم تعد الدولة تواجه تظاهرات متفرقة بأدوات الشرطة والأمن فحسب، بل استخدمت وحدات عسكرية في اقتحام المدن وملاحقة المحتجين وفرض السيطرة على المجال المحلي. وأسهم ذلك في إضعاف فرص الحل السياسي، وتوسيع الخوف، وتعزيز الاعتقاد لدى قطاعات متزايدة أن الاحتجاج السلمي غير قادر وحده على حماية المشاركين فيه. ويتقاطع هذا الاستنتاج مع تحليل عزمي بشار، الذي تعامل مع انتقال الثورة إلى العمل المسلح، بوصفه نتيجة لمسار تراكمي ارتبط بتصاعد القمع، وانسداد إمكانات الحل السياسي، وتزايد الانشقاقات العسكرية، قبل أن يتطور العمل المسلح في ظل ضعف التنسيق والتنظيم⁽⁸⁾.

ويرصد الكتاب بدايات الانتقال الأولى نحو حمل السلاح، لكنه لا يقدمها بوصفها قراراً مركزياً أو تحولاً شاملاً خلال الفترة التي يشملها. فقد ظهرت حالات محدودة من المقاومة المحلية والانشقاق العسكري ومحاولات حماية المتظاهرين، ولا سيما في المناطق التي تعرضت لعمليات واسعة. ويشير ذلك إلى أن القمع والعمليات العسكرية كانا من أهم العوامل التي دفعت قطاعات من الحركة الاحتجاجية إلى حمل السلاح، من دون اختزال العسكرية في عامل واحد أو إغفال أثر الانشقاقات العسكرية والديناميات المحلية وتراجع فرص التسوية السياسية، ثم إن حمل السلاح لم يكن آنذاك استراتيجية موحدة للحركة، بل كان استجابات محلية متفرقة سبقت ظهور التشكيلات العسكرية المنظمة.

وتتمثل إحدى نقاط الضعف في هذا الجزء في محدودية التحليل المؤسسي لقرار استخدام الجيش؛ فالكتاب يرصد العمليات العسكرية وآثارها، لكنه لا يوضح بالتفصيل العلاقة بين القيادة السياسية والجيش والأجهزة الأمنية، ولا يحدد مراكز اتخاذ القرار أو مدى وجود خلافات داخل مؤسسات الدولة بشأن إدارة الأزمة. وهذه

9 Salwa Ismail, *The Rule of Violence: Subjectivity, Memory and Government in Syria* (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), pp. 30-64.

8 عزمي بشار، سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 189-222.

إلى ساحة صراع إقليمي ودولي. وقد بين كريستوفر فيليبس أن هذه التدخلات لم تكن استجابات لمسار داخلي فحسب، بل أعادت تشكيل الفاعلين المحليين وخياراتهم وقدرتهم على الاستمرار أيضاً⁽¹¹⁾.

وعلى الرغم من هذه الحدود، تظل علاقة الأطراف بالمركز من أكثر أفكار الكتاب راهنيةً بعد سقوط نظام الأسد في كانون الأول / ديسمبر 2024. فقد خرجت المناطق السورية من الحرب بخبرات سياسية وأمنية واقتصادية مختلفة، وبدرجات متفاوتة من الارتباط بالحكومة المركزية أو القوى المحلية والخارجية، وأنتجت سنوات الصراع، أيضاً، سلطات أمر واقع وشبكات اقتصادية ومؤسسات محلية متباينة، ولذلك لا تكفي إعادة توحيد الهياكل الرسمية لإعادة بناء الدولة، بل يتطلب الأمر معالجة أسباب التهميش وضعف التمثيل وتفاوت الخدمات والموارد التي شخصها باروت قبل الثورة.

ومن هنا، لا تقتصر أهمية الكتاب على تفسير أسباب الثورة، بل تمتد إلى التحذير من إعادة إنتاج شروطها البنيوية؛ فالنمو الاقتصادي لن يعزز الاستقرار إذا لم ينعكس في فرص العمل والخدمات والحماية الاجتماعية، والانفتاح الاقتصادي لن يؤدي إلى التنمية إذا ظل الوصول إلى الموارد مرتبطاً بالنفوذ السياسي، وتوحيد مؤسسات الدولة لن يحقق الاندماج الوطني إذا لم يقترن بتمثيل محلي عادل وتوزيع متوازن للموارد. وبهذا المعنى، يقدم الكتاب إطاراً لفهم الماضي واختبار سياسات المرحلة الانتقالية، حتى إن كانت مفاهيمه تحتاج إلى الاستكمال بتحليل بنية العنف والتدخلات الخارجية واقتصاد الحرب. وفي هذا المجال، يمثل كتاب بشار استكمالاً زمنياً وتحليلياً لعمل باروت؛ إذ تابع تطور الثورة خلال عامين إضافيين، وركز بطريقة أوسع على تفاعل القمع والعسكرة والانقسامات السياسية والتدخلات الإقليمية والدولية في تشكيل مسار الصراع⁽¹²⁾.

خاتمة

يمثل كتاب العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح محاولة مبكرة لتفسير التحولات التي أدت إلى الثورة السورية. وتكمن أهميته في أنه لم يتعامل مع احتجاجات عام 2011، بوصفها حدثاً مفاجئاً أو امتداداً لموجة الثورات العربية، بل أعادها إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها سورية خلال العقد الأول من حكم بشار الأسد. ومن خلال الجمع بين الاقتصاد السياسي

الولاء داخل الجيش والأجهزة الأمنية، وقدرة مؤسسات الحكم على الانقسام أو التفاوض، تحدد إلى حد بعيد إن كانت الأزمة ستقود إلى انتقال سياسي، أو قمع واسع، أو حرب ممتدة. ويتقاطع استنتاج المؤلف في هذا المجال مع تحليل ريموند هينبوش، الذي ربط اندلاع الثورة بتراجع تحالفات النظام الريفية والشعبوية وصعود رأسمالية المحاسيب⁽¹⁰⁾، لكنه منح بنية النظام واستجابته القمعية وزناً أكبر في تفسير انتقال المطالب الإصلاحية إلى محاولة ثورية.

أثبت المسار السوري اللاحق قوة عدد من استنتاجات المؤلف، فقد كان تشخيصه لتراجع العقد الاجتماعي، واتساع التفاوت التنموي، وتهميش المناطق الطرفية، وصعود شبكات رجال الأعمال المرتبطة بالسلطة، من أكثر عناصر الكتاب قدرة على تفسير البيئة السابقة للثورة. وأثبتت التطورات أهمية ملاحظته المتعلقة بدور القمع في توسيع الاحتجاج؛ إذ لم يؤد استخدام القوة إلى استعادة الاستقرار، بل أسهم في رفع سقف المطالب وتوسيع الانخراط المحلي وإضعاف فرص التسوية، وكان تحذيره من مخاطر التمزق الأهلي والتدخل الخارجي سابقاً زمنياً، أيضاً، لظهور هذه المخاطر بصورتها الواسعة خلال السنوات اللاحقة.

غير أن الكتاب يبدو أكثر نجاحاً في تفسير تشكّل القابلية للثورة وانتشار احتجاجاتها الأولى من تفسير انتقالها إلى صراع مسلح ومدول. ويتمثل القيد الأول في محدودية تحليل بنية الدولة الأمنية والعسكرية، فقد تناول المؤلف أثر القمع والعمليات العسكرية في المحتجين، لكنه لم يدرس بالعمق نفسه شبكات الولاء داخل الجيش والأجهزة الأمنية، أو علاقة التشكيلات العسكرية بمراكز السلطة، أو الآليات المؤسسية التي حافظت على تماسك النواة الصلبة بالنسبة إلى النظام. وقد أظهر المسار اللاحق أن قدرة هذه النواة على الاستمرار، واعتمادها على تشكيلات ذات ولاء مرتفع، كانا عاملين حاسمين في منع حدوث انقسام مؤسسي مشابه للحالتين المصرية أو التونسية.

أما القيد الثاني، فيتعلق بالعوامل الإقليمية والدولية، فقد أُلْف الكتاب في وقت كانت فيه هذه العوامل لا تزال محدودة نسبياً، ولم تكن طبيعة التنافس الإقليمي والدولي في سورية قد اتضحت، لكنّ التدخلات الخارجية أصبحت لاحقاً متغيراً أساسياً في تحديد موازين القوة وإطالة أمد الصراع ومنع حسمه الداخلي. وأسهم الدعم الإيراني والروسي للنظام، والانخراط التركي، ودعم دول إقليمية وغربية لفصائل المعارضة، وصعود تنظيمات عابرة للحدود، ثم التدخل العسكري المباشر لقوى متعددة، في تحويل الأزمة من ثورة داخلية

11 Christopher Phillips, *The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East* (New Haven, CT: Yale University Press, 2016), pp. 105-167.

10 Raymond Hinnebusch, "Syria: From 'Authoritarian Upgrading' to Revolution?" *International Affairs*, vol. 88, no. 1 (January 2012), pp. 95-113.

المراجع

العربية

بشارة، عزمي. سورية: درب الآلام نحو الحرية: محاولة في التاريخ الراهن. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

بطاطو، حنا. فلاحو سورية: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم. ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندى. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

هايدمان، ستيفن. التسلطية في سورية: صراع المجتمع والدولة. ترجمة عباس عباس. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2011.

الأجنبية

Haddad, Bassam. *Business Networks in Syria: The Political Economy of Authoritarian Resilience*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2012.

Hinnebusch, Raymond. *Authoritarian Power and State Formation in Ba'thist Syria: Army, Party, and Peasant*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

_____. "Syria: From 'Authoritarian Upgrading' to Revolution?" *International Affairs*. vol. 88, no. 1 (January 2012).

Ismail, Salwa. *The Rule of Violence: Subjectivity, Memory and Government in Syria*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

Leenders, Reinoud. "Collective Action and Mobilization in Dar'a: An Anatomy of the Onset of Syria's Popular Uprising." *Mobilization: An International Quarterly*. vol. 17, no. 4 (December 2012).

Perthes, Volker. *The Political Economy of Syria under Asad*. London: I.B. Tauris, 1995.

Phillips, Christopher. *The Battle for Syria: International Rivalry in the New Middle East*. New Haven, CT: Yale University Press, 2016.

والتحليل التاريخي ورصد الاحتجاجات في أشهرها الأولى، قدم باروت تفسيرًا يتجاوز السرد الحديث، ويربط بين السياسات العامة وتغيّر التحالفات الاجتماعية والتفاوت المناطقي وتراجع قدرة الدولة على استيعاب المطالب.

لكن الكتاب يظل أكثر نجاحًا في تفسير تشكّل القابلية للثورة وانتشار احتجاجاتها الأولى من تفسير انتقالها إلى حرب مسلحة ومدوّلة. فقد منح الاقتصاد السياسي والتفاوت التنموي وزنًا أكبر من بنية الدولة الأمنية والعسكرية، ولم تكن التدخلات الإقليمية والدولية، أو التنظيمات المسلحة، أو اقتصاد الحرب، قد تبلورت عند إنجازه. وظلّت بعض مفاهيمه، ولا سيما "المئة الكبار" و"الأطراف والمركز" و"التسوية التاريخية"، في حاجة إلى ضبط إجرائي يسمح باختبارها في دراسات مقارنة.

لا تقلل هذه الحدود من قيمة الكتاب العلمية، بل تحدد نطاقه التاريخي والتفسيري، فهو يظل مرجعًا أساسيًا لفهم العقد السابق للثورة ولتوثيق مرحلتها التأسيسية، و"أرضية" يمكن استكمالها بالأدبيات اللاحقة المتعلقة ببنية العنف والعسكرة والتدويل واقتصاد الحرب. ويكتسب راهنية متجددة بعد سقوط نظام الأسد؛ لأن المشكلات التي شخصها، مثل التفاوت المناطقي، وضعف المؤسسات، وتركيز الموارد، وشبكات المصالح، لا تختفي تلقائيًا بتغير السلطة.

وتظلّ الرسالة الأهم في الكتاب أن الإصلاح الاقتصادي لا ينتج الاستقرار ما لم يقترن بإصلاح مؤسسي وسياسي، وأن النمو لا يتحول إلى تنمية ما لم ينعكس في فرص العمل والخدمات والحماية الاجتماعية وتوزيع الموارد المتوازن بطرائق متوازنة. ومن ثم، فإن بناء الدولة السورية في المرحلة الانتقالية، يتطلب تجنب إعادة إنتاج اللبلة الانتقائية وشبكات الامتياز، وربط إعادة الإعمار بسيادة القانون والرقابة والتمثيل المحلي والتنمية المتوازنة. وبذلك، لا يقدّم الكتاب تفسيرًا لاندلاع الثورة فحسب، بل يوفر أيضًا تحذيرًا من إعادة إنتاج شروطها البنيوية في صورة جديدة.